مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٧

المدن الإسلامية المتخصصة في العصر العباسي
(نشأة المراكز الصناعية والعلمية خارج بغداد)

م.م. حيدر جفات محسن

علم الاثار ، كلية الاداب، جامعة بابل، المحافظة بابل، الدولة العراق

البريد الإلكتروني Email : art483.hadiar.jafat@uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: المدن المتخصصة ، التخصص الحضري ، التخطيط العمراني العباسي ، الإدارة العباسية.

كيفية اقتباس البحث

محسن، حيدر جفات ، المدن الإسلامية المتخصصة في العصر العباسي (نشأة المراكز الصناعية والعلمية خارج بغداد)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٧ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Specialised Islamic cities in the Abbasid era (The emergence of industrial and scientific centres outside Baghdad)

A.L Haider chafat Mohsin
Archology , College of Arts., University of Babylon, Babil Department of ,Iraq

Keywords : specialised cities, urban specialisation, Abbasid urban planning, Abbasid administration.

How To Cite This Article
Mohsin, Haider chafat , Specialised Islamic cities in the Abbasid era (The emergence of industrial and scientific centres outside Baghdad),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2026,Volume:16,Issue 7.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

The Abbasid era was a turning point in Islamic civilization history, an era in which urban development reached its peak. Beyond the dramatic development of the capital, Baghdad, this growth expanded to a unique phenomenon: the creation of specialized cities. Marked by distinctive geographical and political histories, these cities served functional purposes as intellectual, scientific, commercial, industrial, administrative, or military hubs. The present study undertakes an in-depth examination of the development of these cities, seeking to ascertain the factors that gave them specialized characteristics and differentiated them from the normative paradigm of the Islamic city. The strength of this research lies in bridging an intellectual gap in urban studies, which has focused almost exclusively on Baghdad as a monoparadigm, thereby providing an incomplete picture of the Abbasid urban system. By exploring strategic cities like Basra, a commercial gateway; Kufa, with its political heritage;

Wasit, an administrative center; Samarra, a temporary imperial capital; and Nishapur, an eastern intellectual beacon, this study uncovers an integrated, multifaceted urban network. To achieve its objectives, the research employs a descriptive-analytic strategy. This methodology combines a critical reading of traditional heritage sources, specifically Yaqut al-Hamawi's Mu'jam al-Buldan and al-Khatib al-Baghdadi's Tarikh Baghdad, with conclusions from modern historical geography and Islamic urban studies. The findings show that the functional differentiation of these cities resulted from active interactions between geographical location, central state policies, economic needs, and direct patronage by caliphs and emirs. Notably, the research demonstrates that these specialized cities actively complemented Baghdad's central status rather than challenging it, reflecting the maturity and richness of the Abbasid civilizational fabric.

الملخص

يُمثل العصر العباسي حقبة محورية في تاريخ الحضارة الإسلامية، حيث بلغ التطور الحضري ذروته، ولم يقتصر هذا النمو على التوسع العمراني المذهل للعاصمة بغداد، بل تجاوزه ليشكل ظاهرة فريدة تمثلت في نشوء مدن متخصصة. لقد قامت هذه المدن، التي نشأت في سياقات جغرافية وسياسية فريدة، بأدوار وظيفية واضحة المعالم، سواء كانت مراكز علمية وفكرية، أو محاور صناعية وتجارية، أو قواعد إدارية وعسكرية. يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل معمّق لنشأة هذه المدن وتطورها، مع تسليط الضوء على العوامل التي منحتها هويتها المتخصصة وميزتها عن النمط التقليدي للمدينة الإسلامية. تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسد فجوة معرفية في الدراسات الحضرية، التي غالبًا ما تركز على بغداد كنموذج وحيد، مما يقدم صورة غير مكتملة عن الواقع العمراني العباسي. ومن خلال دراسة مدن استراتيجية مثل البصرة كبوابة تجارية ومركز فكري، والكوفة بتاريخها السياسي العريق، وواسط كحلقة وصل إدارية، وسامراء كعاصمة إمبراطورية مؤقتة، ونيسابور كمنارة للعلم في الشرق، تكشف الدراسة عن شبكة حضرية متكاملة ومعقدة. ولتحقيق أهدافه، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يجمع بين قراءة نقدية للمصادر التراثية العريقة، كـ"معجم البلدان" لياقوت الحموي و"تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي، وبين الاستفادة من أحدث الدراسات في الجغرافيا التاريخية والعمران الإسلامي. وقد أظهرت النتائج أن التخصص الوظيفي لهذه المدن لم يكن مجرد صدفة، بل جاء نتيجة تفاعل ديناميكي بين عوامل متداخلة؛ فقد لعب الموقع الجغرافي دورًا حاسمًا في تحديد وظيفة المدينة، بينما كانت السياسات المركزية للدولة تهدف إلى تحقيق أهداف عسكرية أو إدارية

محددة. اقتصاديًا، استجابت هذه المدن لاحتياجات الدولة المتزايدة، كما أن رعاية الخلفاء والأمراء المباشرة ساهمت في ترسيخ هويتها. والأهم من ذلك، كشف البحث عن وجود علاقات تكاملية متينة بين هذه المدن والعاصمة، فلم يكن وجودها منافسًا لبغداد، بل كان داعمًا ومكملاً لدورها المحوري، الأمر الذي يعكس مدى النضج والثراء في البنية الحضارية للدولة العباسية آنذاك.

المقدمة

شهدت الحضارة الإسلامية، في مراحلها الكلاسيكية، تحولات عميقة في بنيتها السياسية والعمرانية، لا سيّما في العصر العباسي الذي يُعد من أكثر العصور نضجًا من حيث التنظيم الإداري والتخطيط الحضري. فقد أدرك العباسيون، منذ مراحل مبكرة من حكمهم، أن العاصمة وحدها، مهما بلغت من تطور، لا يمكن أن تضطلع بكافة المهام التنفيذية والإدارية والمعرفية للدولة. ومن هنا نشأت فكرة "المدن المتخصصة"، التي تمثّل نمطًا حضريًا وظيفيًا، يقوم على توزيع الأدوار بين الحواضر الإسلامية، وتفويضها بأداء وظائف معينة، وفقًا لحاجات الدولة وتوازناتها الداخلية. وقد برزت هذه المدن بوصفها مراكز تؤدي أدوارًا نوعية: علمية كنيسابور، وإدارية كواسط، وصناعية كحرّان، وعسكرية كسامراء، وغيرها، فكانت بمثابة "امتدادات وظيفية" للعاصمة بغداد، وليست مجرد توابع عمرانية أو مناطق خاضعة إداريًا. وقد انعكس هذا التوزيع على بنية الدولة العباسية، فجعلها أكثر مرونة وقدرة على الاستيعاب والتوسع، فضلًا عن خلق نوع من التكامل المؤسسي بين المركز والأطراف. تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول هذه الظاهرة الحضرية من زاوية منهجية تجمع بين التحليل التاريخي والتفسير الوظيفي، متجاوزًا النظرة التقليدية التي تحصر دراسة المدن الإسلامية في إطارها السياسي أو العمراني البحت، متجاهلة أدوارها التخصصية الحيوية. كما أنه يسلط الضوء على مدن طالما أُهملت في الدراسات الحديثة لصالح التركيز على العاصمة، رغم أن تلك المدن كانت فاعلة في دعم بنيان الدولة، وفي بناء الثقافة والاقتصاد والجيش، وفي تشكيل الوعي المحلي والإقليمي معًا. ويهدف هذا العمل إلى تفكيك مفهوم "المدينة المتخصصة" كما تشكّل في العصر العباسي، وبيان الأسس التي قامت عليها، والعوامل التي ساعدت على ترسيخ وظيفتها، ومظاهر التفاعل المتبادل بينها وبين بغداد، عبر دراسة عدد من النماذج المدنية المتباينة في طبيعتها الجغرافية ووظيفتها التاريخية. كما يسعى إلى إبراز البعد المؤسسي لهذا التخصص، وآثاره العميقة في استقرار الدولة وفعالية إدارتها، وتمكينها من الصمود والتكيف أمام التحديات الداخلية والخارجية. ولا يُفهم هذا التخصص بوصفه خيارًا عمرانيًا صرفًا، بل كجزء من رؤية استراتيجية للدولة العباسية في إدارة

شؤونها، وتفويض الصلاحيات، وتكريس الكفاءات بحسب طبيعة الإقليم، وهو ما يجعل دراسة هذه المدن ضرورة لفهم البنية العميقة للمجتمع العباسي، وتوازناته المعرفية والإدارية، وتاريخه الحضري الذي لم يكن محصورًا في أسوار العاصمة وحدها.

أولا : أهمية البحث .

يتناول هذا البحث نمطًا حضريًا لم يُسلّط عليه الضوء بما يكفي في الدراسات التاريخية، وهو المدن التي أدّت وظائف متخصصة خلال العصر العباسي، مثل النشاط العلمي أو الإنتاج الصناعي أو المهام الإدارية. تتضح أهمية الموضوع في قدرته على توسيع نطاق دراسة المدن الإسلامية خارج الإطار التقليدي الذي يركّز على العواصم الكبرى، من خلال تتبع نماذج مدن تطورت في سياقات مختلفة وأسهمت في أداء وظائف واضحة داخل الدولة.

ثانيا : مشكلة البحث .

تتمثل المشكلة في محدودية الدراسات التي تناولت المدن الإسلامية من منظور وظيفي، وخاصة في السياق العباسي، حيث طُرحت المدن غالبًا كمواقع أحداث سياسية أو حواضر علمية عامة، دون دراسة تفصيلية لكيفية تبلور دورها المتخصص ضمن النظام العام للدولة. يطرح البحث سؤالًا رئيسيًا هو

(ما العوامل التي أدت إلى نشوء مدن متخصصة خارج بغداد في العصر العباسي، وما طبيعة الوظائف التي اختصت بها؟) .

ثالثًا: فرضية البحث

يفترض البحث النقاط الاتية :

- نشأت المدن المتخصصة نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل المحددة، ولم تكن وليدة ظروف طارئة.
- تتضمن هذه العوامل الموقع الجغرافي، والسياسات الاقتصادية للدولة، وتوزيع القوة العسكرية والإدارية.
- احتفظت بعض هذه المدن بدورها الوظيفي المتخصص لفترات زمنية طويلة.
- يشير استمرار هذا الدور إلى وجود بنية تنظيمية واضحة ومستقرة دعمت هذا التخصص.

رابعًا: أهداف البحث

١.دراسة الأسباب التي أدّت إلى ظهور مدن بوظائف محددة خارج بغداد في العصر العباسي.

٢.التعرف على طبيعة الوظائف التي أدّتها هذه المدن، مثل النشاط العلمي أو الصناعي أو الإداري.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 7
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

٣.تتبع تطور بعض هذه المدن وتحولها إلى مراكز متخصصة.

٤.بيان العلاقة بين موقع المدينة ووظيفتها في سياق الدولة العباسية.

٥.فهم دور هذه المدن في دعم التنظيم العام للدولة خارج إطار العاصمة.

١. الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي

١.١ تعريف مفهوم "المدينة المتخصصة" في الحضارة الإسلامية

في إطار الحضارة الإسلامية، لم يكن مفهوم المدينة أمرًا ساكنًا أو جامدًا، بل كان كيانًا متحركًا يعكس تحولات المجتمع، وتطوّر أنماط الحياة، وتنوّع الحاجات والوظائف التي تتطلّبها الدولة الإسلامية المتسعة. ومن هنا، نشأ ما يمكن أن يُطلق عليه مصطلح "المدينة المتخصصة"، وهي تلك الحواضر التي لم تقتصر على كونها مراكز سكنية أو إدارية فحسب، بل اتخذت لها وظائف محدّدة ترتبط غالبًا بمجال من مجالات الحياة كالعلوم، أو الصناعة، أو الإدارة، أو حتى الدفاع. ولعل من الجدير بالذكر، أنّ هذا المفهوم لم يظهر دفعة واحدة، بل كان ثمرةً لتطور تدريجي، نابع من حاجات الدولة الإسلامية، خصوصًا في العصر العباسي، حين بدأت ملامح التخصص تظهر بشكل أكثر جلاءً. فبينما ظلّت بغداد، على سبيل المثال، مدينة جامعة للإدارة والسياسة والعلم والثقافة، ظهرت مدن أخرى أدّت وظائف معيّنة دون غيرها، كسامراء التي برزت كعاصمة عسكرية، أو جنديسابور التي اشتهرت بطابعها الطبي والعلمي، أو الكوفة التي عُرفت بدورها الفقهي والقضائي، وهكذا.

إنّ المدينة المتخصصة، بمفهومها هذا، ليست مجرد تجمع سكاني بنمط واحد، بل هي نتيجة تفاعل عوامل متعددة: منها الموقع الجغرافي، والحاجة الاقتصادية، والسياسات السلطانية، وأحيانًا المبادرات الفردية التي تحوّلت بفعل الزمن إلى ظواهر عمرانية واضحة المعالم. ولعلّ هذا ما يجعل من "التخصص" بعدًا مدنيًا يرتبط بتوزيع الوظائف عبر النسيج الحضري الإسلامي .وإذا ما عدنا إلى المصادر التاريخية والجغرافية الإسلامية، نجد إشارات متكرّرة تدلّ على أن بعض المدن اكتسبت هويتها من وظيفة واضحة، حتى وإن لم يكن هناك مصطلح صريح آنذاك باسم "المدينة المتخصصة". فقد ذكر ياقوت الحموي مثلًا، في كتابه *معجم البلدان*، خصائص بعض المدن من حيث وظائفها الاقتصادية أو العلمية أو الدينية، ما يدلّ على وعي مبكر بأن بعض الحواضر لم تكن على نمط واحد (الحمودي ، ١٩٩٠، ص١١٢).

كما أن مؤلفات الرحالة مثل المقدسي في كتابه *أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم*، سلطت الضوء على الطابع الوظيفي لبعض المدن، فوصف مثلًا نيسابور بأنها "دار العلم"، في حين كانت مرو تُعرف بنشاطها الصناعي والاقتصادي (المقدسي ، ٢٠٠٠،ص٢٥٥) . وقد أشار المقدسي في

مواضع متعددة إلى أن بعض المدن بُنيت حول وظيفة واحدة تقريبًا، وغالبًا ما كانت تلك الوظيفة تستقطب السكان وتعيد تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمدينة.

في العصر العباسي، ومع ظهور مؤسسات كالديوان، والاهتمام المتزايد بالتنظيم الإداري والعلمي، برزت الحاجة لوجود مراكز وظيفية تخفّف العبء عن العاصمة، فتم تأسيس مدن أو إعادة بناء مدن قديمة لتأدية وظائف محددة. ومن أبرز هذه المدن سرّ من رأى (سامراء) التي أنشأها المعتصم بالله لتكون مقرًا لجنده من الأتراك، ما يعني أنها مدينة "عسكرية" بالدرجة الأولى (الدوري ، ٢٠٠٩، ص١٤٨) . كذلك، كانت **واسط** في العهد الأموي تُعدّ مركزًا إداريًا على تخوم العراق وعرفت بمكاتب الدولة وتنظيم الضرائب.

فإن المدينة المتخصصة ليست بالضرورة مدينة منعزلة وظيفيًا، بل هي قد تحمل طابعًا غالِبًا، دون أن تنعدم فيها الوظائف الأخرى. فالبصرة مثلًا، برزت كمدينة تجارية، ولكنها كانت أيضًا مركزًا أدبيًا وفقهيًا (حسن ،٢٠٠١،ص٢١٠) . وهذا التداخل لا ينفي فكرة التخصص، بل يبرز مدى مرونة النسيج الحضري الإسلامي في استيعاب وظائف متعدّدة دون أن تفقد المدينة هويتها الغالبة .إن فهم هذا المفهوم اليوم، يساعدنا في إعادة قراءة التاريخ الحضري الإسلامي من زاوية مختلفة، تبتعد عن النظر للمدن بوصفها كيانات تقليدية، وتقرّ بوجود نمط مدني متقدّم سبق غيره من النماذج في التنظيم والتخطيط. كما يعيد الاعتبار للمدن التي تمّ تهميشها في الدراسات التاريخية لصالح العواصم الكبرى، رغم ما كانت تؤديه من أدوار حيوية في إدارة الدولة أو نشر العلم أو تطوير الحِرَف.

٢.١ التخصص الوظيفي للمدن في الدولة العباسية: النشوء والتحديد

شهدت الدولة العباسية منذ نشأتها تحوّلات جذرية في بنية العمران والمجتمع، انعكست بوضوح على تكوين المدن ووظائفها. فمع انتقال مركز الخلافة إلى العراق، تحديدًا في بغداد، بدأت الدولة الإسلامية تبني مشروعًا إداريًا وعمرانيًا أكثر تعقيدًا مما كان عليه الحال في العهدين الراشدي والأموي. وتطلّب هذا التحوّل تأسيس مدن أو إعادة تأهيل مدن قائمة، لتؤدي وظائف معيّنة داخل جهاز الدولة، الأمر الذي أفضى إلى ما يمكن تسميته بـ"التخصص الوظيفي" للمدن في العصر العباسي، كظاهرة حضرية وإدارية عكست مدى تطور الفكر السياسي والاقتصادي والإداري في ذلك العصر. فإن مصطلح "المدينة المتخصصة" أو "الوظيفية" في سياق التاريخ العباسي لا يعني أن المدينة كانت تؤدي وظيفة واحدة فقط، بل إن إحدى وظائفها كانت تطغى وتؤطر بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وتجعل منها مركزًا يؤدي دورًا واضحًا داخل منظومة الدولة. وهذا التخصص نشأ بفعل حاجات السلطة المركزية، لكنه تطور بفعل عوامل

أخرى كالطبيعة الجغرافية، والموقع، وتوافر المواد، أو حتى نتيجة سياسات محلية أو مبادرات من قبل العلماء أو الجند أو الصناع(الدوري ، ٢٠٠٩، ص١٥١). من الأمثلة المبكرة على التخصص الوظيفي في الدولة العباسية مدينة سامراء، التي أنشأها الخليفة المعتصم بالله سنة ٢٢١هـ / ٨٣٦م ، بعد أن ضاقت به بغداد بسبب الصراعات الاجتماعية المتكررة بين الجند الأتراك وسكان العاصمة. فتمّ نقل مقر الخلافة إلى سامراء، وبُنيت لتكون قاعدة عسكرية وإدارية، جُهّزت بالمعسكرات والثكنات وقصور الخلفاء، وشهدت تنظيمًا عمرانيًا خاصًا يراعي الوظيفة الدفاعية والإدارية للمدينة (حسن ، ٢٠٠١ ، ص ٢١٣).وقد انعكس هذا التخصص على سكان المدينة، حيث سكنها في البداية الجنود وأسرهم، ثم لحقت بهم الطبقة الإدارية والخدمية التي تخدم الجيش والديوان . إلى جانب سامراء، تبرز الرقة، الواقعة على الفرات، والتي اختارها هارون الرشيد لتكون مقر إقامته الشتوي، واستُخدمت لاحقًا كقاعدة عسكرية متقدّمة لرصد تحركات البيزنطيين. وقد بُنيت حولها منشآت عسكرية وسوق مخصصة للتموين والدعم اللوجستي، وبرز فيها نظام عمراني يراعي متطلبات الجند والدفاع، بعيدًا عن الزخم المدني الذي كانت تشهده بغداد (خلوصي ، ٢٠٠٧ ، ص١٢٥).

في الاتجاه الآخر، برزت مدن ذات طابع علمي وتعليمي، اتخذت طابعًا معرفيًا واضحًا، كجنديسابور في خوزستان، والتي ورثت تراثًا طبّيًا يونانيًا وساسانيًا، وتمّ استثمار هذا الإرث في العصر العباسي لتتحول إلى مركز طبي وتعليمي مرموق. وقد شهدت هذه المدينة ترجمة متقدمة للكتب اليونانية في الطب والفلسفة، وشهدت تأسيس مدارس طبية كانت تُدرّس بلغات متعددة، منها السريانية والفارسية والعربية (عبدالقادر ، ٢٠١٣ ، ص١٠١). وقد استقطبت نخبة من الأطباء من مختلف الثقافات، وكان لهذا التخصص أثرٌ مباشر على تطور الطب العباسي لاحقًا في بغداد، خاصة في ظل حركة الترجمة المدعومة من الخلفاء. وفي المجال الصناعي، ظهرت مدن ذات وظائف إنتاجية خالصة، مثل سوس وحلوان وواسط، والتي اشتهرت بصناعة المنسوجات، والأسلحة، والمعادن. وكان لهذه المدن دور أساسي في دعم الجيش العباسي وتجهيز الحملات العسكرية، ولذلك كانت تُربط مباشرة بديوان الجند أو ديوان النفقات، وغالبًا ما كانت تُبنى فيها مخازن وإسطبلات ومصانع كبيرة، تُدار بإشراف رسمي (غانم ، ٢٠١٥ ،١٧٥). واللافت أنّ هذه المدن كانت تتعامل مع المنتجات باعتبارها ملكًا عامًا، إذ كانت تُصدّر إلى بغداد وإلى الأقاليم المختلفة ضمن خطة اقتصادية مركزية، تعكس وعي الدولة بأهمية "اقتصاد المدينة المتخصصة". ولم يكن التخصص مقتصرًا على الجانب العسكري أو الصناعي أو العلمي فقط، بل شهدت بعض المدن طابعًا إداريًا واضحًا. فواسط، التي أسسها الحجاج بن

يوسف الثقفي في العصر الأموي، استمرت في العصر العباسي كمركز إداري مهم لإقليم العراق الجنوبي، وربطت بين البصرة وبغداد. ونتيجة لهذا الدور، احتضنت مقار للدووانين، ودوائر للجباية، وكانت محطة رئيسية في نظام البريد، ما يعني أنها أدت دورًا تنظيميًا مهمًا ضمن جهاز الدولة المركزية (العظمة ،٢٠١٨،ص٨٨).

من جهة أخرى، شهدت المدن الكبرى كبغداد والبصرة والكوفة نوعًا من "التخصص الداخلي"، بمعنى أن الأحياء داخل المدينة الواحدة كانت تتخصص بوظائف مختلفة. فحي الكرخ في بغداد مثلًا، كان سوقًا تجاريًا ضخمًا، عُرف بالحِرَف، وسكنه التجار والصناع، بينما كانت الرصافة مقرًا للعلماء والأدباء، وكانت تُعدّ منطقة "نخبوية" بمعايير عصرها(المقدسي ،٢٠٠٠،ص٢٥٢). أما في الكوفة، فقد كانت الأحياء توزع بحسب التكوين القبلي والعلمي، حيث سكن فقهاء الشيعة منطقة، وسكن قضاة الدولة الرسمية في منطقة أخرى، مما يشير إلى "توزيع وظيفي–اجتماعي" داخل المدينة ذاتها. وقد دعّمت السلطة هذا التخصص بنظام إداري مركّز، عبر تعيين الولاة والعمال بحسب طبيعة المدينة. فالوالي في المدينة الصناعية كان غالبًا من ذوي الخبرة المالية أو العسكرية، بينما الوالي في المدينة العلمية كان متعاونًا مع ديوان القضاء أو ديوان الرسائل. وكان لهذه الإدارة المتخصصة دور بارز في تحسين الأداء الوظيفي، وتخفيف الضغط عن العاصمة، وخلق توازن إداري في الدولة، خصوصًا مع اتساع رقعتها. ومع أن هذا التخصص كان ناتجًا في البداية عن حاجات مركزية، إلا أن بعض المدن تطورت بشكل ذاتي وأعادت إنتاج دورها الوظيفي بعيدًا عن تدخل الدولة المباشر. فنيسابور، التي كانت مركزًا علميًا وثقافيًا، لم تُفرض عليها هذه الوظيفة من قِبل الخلافة، بل نشأت من تفاعل البيئة المحلية، ووجود العلماء، والمدارس، والمكتبات، وتحوّلت إلى مركز يجذب الطلبة من أنحاء الدولة، حتى أصبحت تُعرف بـ"دار العلم" (الصفدي ، ٢٠٢،ص٩٧) . ومن الجدير بالتأكيد عليه أن التخصص الوظيفي لم يكن دائمًا مستقرًا، بل كان يتغير بتغير الظروف. فمدنٌ مثل الرّيّ، التي كانت ذات طابع إداري وتجاري، تراجعت مكانتها بفعل الصراعات السياسية أو الزلازل، في حين برزت مدن أخرى نتيجة لتغيّرات اقتصادية أو عسكرية. وهذا يدل على مرونة المدن الإسلامية في العصر العباسي، وقدرتها على التكيّف، وإعادة تشكيل ذاتها بحسب مقتضيات المرحلة.

٢. الفصل الثاني: المدن العلمية خارج بغداد (الكوفة والبصرة مراكز مبكرة للعلم والنقاش الفكري)

في بدايات الدولة الإسلامية، لم تكن المدن تُبنى على أساس العمران المادي فحسب، بل كانت تتشكّل حول رؤية حضارية ودينية وثقافية. ولعلّ من أبرز النماذج التي جسّدت هذا التكوين

المبكر المتعدد الوظائف، مدينتا الكوفة والبصرة .فقد تحوّلتا، في وقت قصير، من معسكرات عسكرية أُنشئت لأغراض الفتح والسيطرة إلى مراكز متقدمة للعلم والنقاش الفكري، لا في العراق وحده، بل في أرجاء العالم الإسلامي آنذاك. وقد اتخذتا موقعًا رائدًا في تشكّل الوعي الإسلامي، وتطوّر المدارس الكلامية، والاتجاهات الفقهية، وحتى في تشكيل الذوق الأدبي والنحوي. فلقد أنشئت الكوفة والبصرة في العقدين الأولين بعد الفتح الإسلامي، على يد ولاة الخلفاء الراشدين، وتحديدًا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان هدف إنشائهما عسكريًا بحتًا، لتنظيم حركة الجند، والسيطرة على المناطق المفتوحة، وتأمين طرق التجارة والغزو. لكن، سرعان ما بدأت تلك المعسكرات العسكرية تتحوّل إلى مدن، وبدأ فيها التوطّن المدني، ونشأت أسواق، وبُنيت المساجد، واستقر فيها الصحابة والعلماء، وبدأت بذلك ملامح الحياة الثقافية تتكوّن فيها تدريجيًا(الوردي ، ١٩٦٩،ص٤٤).

١.٢ الكوفة – مدينة الفقه والكلام والنزعة العقلية

أسّس عمر بن الخطاب مدينة الكوفة سنة ١٧هـ لتكون قاعدة عسكرية في منطقة وسط العراق، لكنّ موقعها الجغرافي، وتربتها الخصبة، وقربها من الفرات، جعل منها مركز جذب سكاني سريع. ولأنها استقطبت العديد من الصحابة الكبار – أمثال عبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب لاحقًا، وسلمان الفارسي – فقد بدأت فيها حركة علمية فريدة، ارتكزت على تعليم القرآن، وبث الحديث، وتأصيل الفقه. فما يميز الكوفة أنها كانت ميدانًا مبكرًا لتعدد الآراء، وبداية لتشكّل الفرق الفكرية والكلامية. فقد نشأت فيها التوجهات الشيعية السياسية والعقدية، حيث كانت مقر إقامة الإمام علي عليه السلام، ومركزًا لنشاط الخوارج أيضًا، مما خلق بيئة خصبة للحوار والجدل والنقاش. ولم تكن الكوفة تنحصر في تيار واحد، بل عرفت بكونها مدينة تعدد فكري، حيث اجتمعت فيها اتجاهات الحنفيين، والمعتزلة، والشيعة، والمرجئة، وسواهم (حسن ، ٢٠٠١،ص١٣١) . أما في الجانب الفقهي، فقد شكلت الكوفة مركزًا مهمًا لتطوّر **مدرسة الرأي**، التي تعتمد على الاجتهاد والقياس، وكان عبد الله بن مسعود، ثم لاحقًا إبراهيم النخعي، وسفيان الثوري، وأبو حنيفة النعمان، أبرز أعلامها. ولأن البيئة الكوفية كانت تتعامل مع قضايا جديدة لم تُطرح في المدينة المنورة، فقد اضطر علماؤها إلى تطوير منهج أكثر مرونة، يعتمد على العقل والاجتهاد، ما أفرز فقهًا عمليًا واسعًا (أمين ، ١٩٣٣، ص٢٥٥).

الكوفة أيضًا كانت موطنًا لنشوء النزعة الكلامية العقلية، خاصة في حواراتها مع الخوارج والشيعة، فبرز فيها الجدل حول صفات الله، والعدل، والإمامة، وخلق القرآن، وكانت تمهيدًا لبروز المعتزلة لاحقًا. وقد أشار كثير من المؤرخين إلى أن العقل الفقهي والكلامي الذي نضج

في الكوفة ساهم في تشكيل الفكر العباسي المبكر، خصوصًا في فترة المأمون (الدوري ، ٢٠٠٩ ، ص١٦٢).

٢.٢ البصرة – معقل النحو واللغة والمعتزلة

أُسست مدينة البصرة سنة ١٤هـ على يد عتبة بن غزوان بأمر من الخليفة عمر بن الخطاب، وكانت في بداياتها معسكرًا للجند ومركزًا بحريًا مهمًا على الخليج. غير أنّها، بسبب موقعها التجاري، وبُعدها النسبي عن مركز الخلافة في المدينة، تحولت بسرعة إلى مدينة مدنية، وكان فيها تفاعل كبير بين العرب والفرس والهنود، ما جعلها ملتقى حضاريًا مهمًا، وبيئة فكرية نشطة. ففي البصرة، برزت أولى المدارس النحوية، وتأسست "مدرسة البصرة" الشهيرة، التي قادها علماء كبار أمثال أبو الأسود الدؤلي، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، والذين كان لهم دور ريادي في وضع قواعد النحو العربي، والتأسيس لعلم العروض، والمعاجم، وفلسفة اللغة. وقد كانت دوافعهم مزدوجة: دينية – لحفظ القرآن والحديث من اللحن – ولغوية – لضبط اللسان العربي في ظل اختلاطه بالأعاجم. أما على المستوى الفكري، فقد شهدت البصرة نشأة المعتزلة، كتيار عقلاني تأثر بالنقاشات الكلامية حول صفات الله، والحرية الإنسانية، والعدل الإلهي. وكان واصل بن عطاء، تلميذ الحسن البصري، أول من انشق عن حلقة أستاذه وأسس اتجاهًا جديدًا يميل إلى التأويل العقلي، وقد تبعه عمرو بن عبيد، والنظّام، وغيرهم. ويُجمع كثير من الباحثين على أن البيئة الجدلية في البصرة، وكثرة التيارات الفكرية، وسعة التجارة، ومجاورة الثقافات الأخرى، لعبت دورًا في صقل هذا الاتجاه العقلاني (الموسى ، ٢٠٠٤ ،ص٨٨). ويُلاحظ أن البصرة، على عكس الكوفة، كانت ميّالة إلى التجريد العقلي، بينما غلب على الكوفة الطابع الفقهي العملي. فالكوفة كانت ميدانًا للصراع السياسي والاجتماعي، بينما كانت البصرة أشبه بمعمل فكري ولغوي، يُنتج المفاهيم ويُؤسس المعايير. وهذا التمايز منح كلتا المدينتين شخصية علمية فريدة (حلمي ، ١٩٩٢،ص١١٠).

١.٢.٢ التفاعل والتنافس بين المدينتين

لم يكن الأمر مجرّد تمايز بين البصرة والكوفة، بل كان هناك **تنافس علمي صريح**، امتد إلى مجالات عدة، أبرزها النحو والفقه. فكما نشأت في البصرة "مدرسة نحوية"، نشأت في الكوفة مدرسة مقابلة يقودها الكسائي، والفراء، وغيرهما، وقد تميزت بمرونة لغوية أكثر، وقبول للروايات الشفوية من البادية. وظل هذا التنافس قائمًا حتى القرن الرابع الهجري، عندما بدأت بغداد تأخذ موقع الريادة بعد جمع تراث المدرستين فيها (حسان ، ٢٠٠٦،ص٧٢). في مجال الفقه، مثّل الإمام أبو حنيفة مدرسة الكوفة، بينما مال كثير من علماء البصرة إلى فقه مالك والشافعي، وإن

لم تكن هناك مدرسة بصريّة خالصة. أما في علم الكلام، فقد كانت البصرة مركز المعتزلة، بينما ظهرت في الكوفة ملامح التشيّع والكيسانية والزيدية والواقفية، ما يدل على حيوية علمية لا تخلو من الصراع. ويجدر بالذكر أن هذا التنافس لم يكن سلبيًا دائمًا، بل أفرز تراثًا غنيًا، وساهم في تكوين بيئة علمية واسعة كانت تُؤثّر على حركة المعرفة في الحجاز والشام ومصر، بل ووصل أثرها إلى خراسان والأندلس. وقد أدّى تنقّل العلماء بين المدينتين، والاحتكاك بين الفرق، إلى صياغة أسس الجدل والمناظرة، وهو ما سيظهر لاحقًا في أساليب المذاهب الكلامية والفقهية.

٢.٢.٢ أثرهما في الحياة العلمية العباسية

عندما تأسست الدولة العباسية، كانت البصرة والكوفة قد بلغتا ذروة نضجهما العلمي، وكان الخلفاء العباسيون، خصوصًا في عهد المنصور والمهدي والرشيد، يستقطبون علماءهما إلى بغداد، التي أصبحت مركزًا علميًا عالميًا. فانتقل الكسائي والفراء إلى بغداد، كما جُلب النحاة والمعتزلة إليها، وتم تأسيس بيت الحكمة كمؤسسة علمية تضم كل هذه التوجهات. إلا أن أثر الكوفة والبصرة لم يتوقف عند انتقال العلماء، بل ظلّ فكر المدينتين حيًا في نصوص التفسير، والحديث، والفقه، واللغة، وظهر في تصانيف كبار العلماء، مثل الطبري، والزمخشري، والجرجاني، الذين كانوا يتأثرون بمدارسهم السابقة في الكوفة أو البصرة. كما أن مدرسة البصرة الكلامية أثّرت بعمق في اللاهوت المعتزلي الذي تبنّاه المأمون فترة من الزمن.(ابوزيد،٢٠٠٠،ص١٣٤). وبالإضافة إلى الأثر المعرفي، كان للمدينتين دور في توسيع المدارك الثقافية، وتعزيز منطق الجدل، والدفاع العقلي عن العقيدة. فكانت مناظراتهم تدور حول حرية الإرادة، والعدل، والنبوة، واللغة، والتأويل، وهو ما هيّأ لاحقًا لظهور علم أصول الفقه، وعلم الكلام المنهجي.

٣.٢ نيسابور وواسط: تطوّر الوظيفة التعليمية والتنظيم المعرفي

في خريطة المدن الإسلامية في العصر العباسي، كانت نيسابور وواسط تمثلان نموذجين متكاملين للمدينة التعليمية والمعرفية، التي تجاوزت دورها التقليدي كمركز سكاني أو إداري، إلى أداء وظيفة عميقة ترتبط بتشكيل النخب، وتأهيل العلماء، وبناء الوعي الديني والثقافي. فقد عرفتا تطورًا تدريجيًا في أدوارهما، جعلهما في قلب شبكة المدن العلمية في المشرق الإسلامي، وكان لهما أثر كبير في التنظيم المعرفي للدولة العباسية خلال القرون الهجرية الوسطى.

١.٣.٢ نيسابور – عاصمة العلم في خراسان

تقع نيسابور في إقليم خراسان، وهي مدينة ذات أصل قديم تعود إلى العهد الساساني ولكنها شهدت تطورها الحقيقي بعد الفتح الإسلامي، لا سيما في العصر العباسي، حين تحوّلت إلى

مركز علمي وثقافي من الطراز الأول. لقد بدأت نيسابور كمركز تجاري وعسكري، ثم اجتذبت العلماء والفقهاء وأرباب الحديث، حتى صارت تُلقّب بـ"دار العلم" و"بلد العلماء" (حسن ،٢٠٠١،ص٢٦٠). وقد ساعد في هذا التحوّل عدة عوامل: أولها الموقع الجغرافي، فهي تقع على الطريق التجاري الذي يربط العراق بخراسان وما وراء النهر، ما جعلها محطة للعلماء والطلبة والتجار. ثانيًا :الاستقرار السياسي النسبي الذي عرفته المدينة في فترات طويلة، مما وفّر بيئة مواتية للتدريس والتأليف. وثالثًا: دعم الولاة والعلماء المحليين للمؤسسات العلمية، وهو ما تجسّد في إنشاء المدارس النظامية لاحقًا .ففي القرن الرابع الهجري، برزت نيسابور كمركز للحديث، والفقه الشافعي، وعلم الكلام، والتصوف. وكان من أبرز علمائها الحاكم النيسابوري، صاحب *المستدرك على الصحيحين*، والبيهقي، والجويني، المعروف بإمام الحرمين، والغزالي الذي تتلمذ فيها ثم انتقل إلى بغداد. وكانت المدينة تعجّ بالحلقات العلمية في المساجد، والبيوت، والخوانق، فضلًا عن تأسيس المكتبات العامة (الصفدي ، ٢٠٢٠،ص١٠٩).

وقد مثّلت نيسابور نموذجًا متقدمًا في تنظيم المعرفة، فكان هناك نظام دقيق في حلقات الدرس، وتخصصات معرفية، وسلاسل إجازة، وأوقاف علمية تموّل الأساتذة والطلبة. كما وُضع للفتيا ترتيب هرمي، بحيث لا يُفتي إلا من بلغ رتبة علمية محددة. وكان للعلماء نفوذ اجتماعي، وكان يُحتفى بالطلبة الوافدين من بغداد أو الشام أو مصر، وهو ما يدل على أن نيسابور كانت "مدينة علم" بكل ما تحمله الكلمة من معنى (عبدالفتاح ، ٢٠١٥ ، ص٨٩) . وقد احتفظت نيسابور بهذا الدور حتى اجتياح السلاجقة أولًا، ثم كارثة الغزو المغولي سنة ٦١٨هـ، التي دمّرت المدينة بالكامل، وقضت على الكثير من تراثها المكتوب والعمراني. ومع ذلك، ظلّ اسم نيسابور حاضرًا في ذاكرة التاريخ الإسلامي كرمز للعلم والتنظيم المعرفي، ومثال على اندماج المدينة بالوظيفة التعليمية.

٢.٣.٢ واسط – المدينة التنظيمية بين الإدارة والتعليم

تُعد واسط إحدى المدن التي أنشأها الأمويون لأغراض إدارية وعسكرية، تحديدًا على يد الحجاج بن يوسف الثقفي سنة ٨٣هـ/٧٠٢م ، لتكون حلقة وصل بين البصرة والكوفة، وتضطلع بأدوار استراتيجية في ضبط المنطقة، ومراقبة تحركات القبائل. وقد اختير موقعها بعناية بين دجلة والفرات، ما وفر لها مزايا مائية وتجارية واضحة (مصطفى ، ٢٠١٠ ، ١١٥) ، لكن ومع بداية العصر العباسي، بدأت المدينة تكتسب وظائف معرفية وتعليمية. فقد تم نقل بعض الدواوين إليها، واستقر فيها عدد من الفقهاء والمحدّثين، ما جعلها مركزًا متوسطًا بين بغداد والمدن الجنوبية. كما أسس فيها العباسيون مدارس فقهية، وشهدت نموًا لحلقات تعليم القرآن والحديث،

وخصوصًا وفق المذهب الحنفي، الذي كان مدعومًا رسميًا من الخلافة (جواد ،١٩٨٦،ص٦٧) . وتمتاز واسط بأنها كانت ذات وظيفة تنظيمية مزدوجة :إدارية – حيث استُخدمت لتنظيم الجباية، والبريد، والمراسلات، وتعليم الكتبة – وتعليمية – حيث تخرّج منها قضاة وفقهاء عملوا في بغداد وخراسان. ويبدو أن قربها من العاصمة، دون أن تكون مزدحمة كالبصرة أو الكوفة، جعلها موقعًا مفضلاً للعلماء الذين يبحثون عن بيئة هادئة منظمة. وقد ذُكر عن المدينة أن فيها دارًا للقرّاء، وهو مركز خاص بتعليم القرآن وضبط الروايات، وكان يُشرف عليه قُراء مرموقون من أمثال عبد الله بن عون، ويحيى بن سعيد. وكان التنظيم واضحًا في هذه الدار: من حيث تقسيم الطلاب، أوقات القراءة، شروط الإجازة، حتى نظام السكن والطعام، وهو ما يدل على درجة من التخطيط المعرفي الرسمي(الديوه جي ، ١٩٩٢، ص٩٨). وبين القرنين الثالث والرابع الهجريين، أصبحت واسط تحتضن عددًا من المدارس الصغيرة، ومراكز نسخ الكتب، وازدهرت فيها بعض الصناعات المرتبطة بالعلم مثل الورق، والمِداد، والتجليد. كما ساهم قربها من البصرة في خلق تيار تبادلي للعلماء والطلاب، فكان كثير من طلاب واسط ينتقلون للبصرة أو بغداد، ويحملون معهم تقاليد مدينتهم العلمية.

ورغم أنّها لم تبلغ مكانة نيسابور، لكنها كانت مدينة إمداد علمي ، تنتج كوادر معرفية وإدارية مؤهلة، وتساهم في استقرار النظام التعليمي العباسي. وهذا التوازن بين العلم والإدارة أعطاها طابعًا خاصًا في شبكة المدن العباسية.

٣.٣.٢ مقارنة تحليلية – نيسابور وواسط

عند المقارنة بين نيسابور وواسط، يظهر لنا أنّ كل واحدة منهما مثّلت نمطًا مختلفًا من المدينة المعرفية. فنيسابور كانت نموذج المدينة التي تشكّلت حول العلم، وازدهرت به، وصنعت منه هوية، بينما كانت واسط مدينة تنظيمية بالأساس، اكتسبت بمرور الزمن دورًا علميًا بوصفه امتدادًا لوظيفتها الإدارية. نيسابور كانت مركزًا للمدارس الكبرى، والفكر اللاهوتي، والمناظرات، بينما كانت واسط مركزًا لتخريج الموظفين، والفقهاء الممارسين، والقضاة، والقراء. وهذا الفارق جعل من نيسابور مدينة "نظرية"، ومن واسط مدينة "عملية"، ما يُثري التنوع الحضاري للدولة العباسية. كذلك، فإن نيسابور كانت تحت تأثير التيارات الشافعية والمعتزلية، بينما كانت واسط حنفية الطابع، ومتصلة بالدولة المركزية، وهو ما انعكس في نظمها ومناهجها. ولم تكن أي منهما متقدّمة على الأخرى بالضرورة، بل كانتا تُكملان بعضهما ضمن شبكة أدوار متكاملة.

٣. الفصل الثالث: المدن الصناعية والإدارية في العصر العباسي

يُعدّ العصر العباسي واحدًا من أكثر الفترات الإسلامية نضجًا في مجال التنظيم الحضري والتخطيط الوظيفي للمدن. فخلال هذه المرحلة، لم تكتفِ الدولة العباسية بتوسيع نفوذها الجغرافي فحسب، بل أولَت المدن طابعًا وظيفيًّا يُسهم في دعم مؤسسات الدولة، من عسكرية واقتصادية وإدارية. وفي هذا الإطار، تبرز **سامراء** و**حرّان** كمثالين على مدن تبنّت تخصصًا وظيفيًا محددًا، أحدهما في الجانب العسكري، والثانية في المجال الصناعي والإنتاجي. ويكشف تحليل نشأة وتطوّر هاتين المدينتين عن وعي عميق لدى العباسيين بضرورة توزيع المهام الحضريّة لتقوية بنية الدولة.

١.٣ سامراء – المدينة العسكرية المنظمة

تُعدّ مدينة **سامراء** واحدة من التجارب العمرانية الأكثر دلالة على التخصص الوظيفي في الدولة العباسية. أنشأها الخليفة المعتصم بالله سنة ٢٢١هـ/٨٣٦م، بعد تكرار الاضطرابات في بغداد نتيجة احتكاكات الجنود الأتراك بالسكان. فقرّر الخليفة إنشاء عاصمة بديلة تتفرّغ لأغراض الجيش والخلافة، فاختار منطقة "سُرّ من رأى"، والتي صارت لاحقًا تُعرف بـ (سامراء).(حسن ، ٢٠٠١،ص٢١٢). ما يميز سامراء هو أنها بُنيت منذ البداية لتكون مدينة عسكرية بامتياز .لم تكن مثل الكوفة أو البصرة التي بدأت معسكرات ثم تحولت تدريجيًا إلى مدن، بل كانت منذ لحظتها الأولى محكومة برؤية تنظيمية واضحة. وقد تمّ فيها توزيع المناطق بناءً على انتماء الجند، حيث خصّص المعتصم أحياءً منفصلة للفرس، والأتراك، والبربر، والمغاربة، وغيرهم، في صورة تذكّر بالمعسكرات الرومانية (الدوري ، ٢٠٠٨،ص٨٨). وقد بُنيت فيها القصور الكبرى مثل قصر الخليفة وقصر الجوسق، إلى جانب الثكنات العسكرية، وأماكن التدريب، وساحات العرض العسكري. كما وُضعت لها أسوار وأبراج حراسة، ونُظّمت حركة الدخول والخروج منها بدقة. وتدلّ هذه الترتيبات على أن سامراء لم تكن مجرّد مقر إقامة، بل قاعدة عسكرية–سياسية، أُنشئت لحماية الخلافة والتحكم بالجند (خلوصي ، ٢٠٠١ ، ص١٣٣). واستمرت سامراء في أداء هذا الدور لأكثر من نصف قرن، حتى انتقل مركز الحكم مجددًا إلى بغداد في عهد الخليفة المعتضد بالله سنة ٢٧٩هـ. ومع ذلك، ظلّت سامراء تحتفظ بوظيفتها العسكرية، وإن خفتت أهميتها السياسية. وقد أشار المؤرخون إلى أن المدينة كانت تُدار بتراتبية صارمة، وأن توزيع الأحياء والمؤسسات فيها يُحاكي الإدارة الميدانية للجيش .وما يُلاحظ في التجربة السامرّائية هو اعتماد واضح على **التخطيط المسبق**، والتنظيم الأفقي للوظائف، فكل وحدة سكنية أو صناعية

كانت جزءًا من منظومة حماية واسعة، تستهدف ليس فقط تأمين العاصمة، بل وتوفير الاستقرار السياسي في وجه صراعات الجند.

٢.٣ حرّان – مدينة الإنتاج والصناعات

أما **حرّان**، فتُعدّ مثالًا آخر على التخصص الوظيفي، ولكن في المجال **الصناعي والإنتاجي** .تقع حرّان في شمال بلاد الشام (ضمن الحدود السورية–التركية اليوم)، وقد عُرفت منذ القدم كمركز حضاري، واحتفظت بمكانتها في العصر العباسي بسبب موقعها التجاري بين المشرق والأناضول. تحوّلت حرّان في العصر العباسي إلى **مدينة صناعية متقدمة**، وقد ساعدها في ذلك عدّة عوامل: أولها وفرة المواد الخام في المنطقة، وثانيها قربها من مراكز التوزيع، وثالثها تمتعها بالحماية العسكرية نتيجة موقعها الحدودي، مما أتاح لها التفرّغ للنشاط الصناعي والتجاري (غنيمة ، ٢٠٠٣،ص٧٧). وكانت حرّان مشهورة بصناعة **المنسوجات**، خصوصًا الصوف والحرير، إلى جانب **الجلود والأسلحة الخفيفة**، وقد أقيمت فيها ورش ومشاغل كبيرة، بعضها تابع للدولة، وبعضها بإدارة عائلات صناعية محلية. كما ازدهرت فيها صناعة الورق والمداد، بسبب حاجة مراكز العلم القريبة منها – كالرقة ونصيبين – لهذه المواد. وقد ساهم هذا الطابع الإنتاجي في تشكيل بنيتها الاجتماعية، حيث ظهرت طبقة من الحرفيين والصناع، تمثّل القوة الاقتصادية للمدينة، وكانت هذه الطبقة تتمتع بنفوذ اقتصادي، وإنْ لم يكن سياسيًا. كما ساهمت ورش حرّان في تموين الجيش العباسي بالملابس والسلاح، وارتبطت بالإدارة العسكرية عبر **ديوان العطاء وديوان الجند**.(طحان،٢٠١٤,١١٨)

إضافة لذلك، فإن بعض المصادر تشير إلى أن حرّان شهدت نوعًا من التنظيم النقابي للصنّاع، فقد كان لكل مهنة مقر وسوق محدّد، ويُشرف عليها شيخ يُنظّم العلاقة بين الدولة وأصحاب الحرف، وهو ما يعكس تطوّرًا إداريًا ملحوظًا في تنظيم النشاط الصناعي. واللافت أن التخصص الصناعي في حرّان لم يمنعها من احتضان بعض النشاطات الثقافية، فقد كانت فيها مدارس ومترجمون بارزون، خصوصًا في نقل المعارف الفلكية والفلسفية من اليونانية والسريانية إلى العربية، مما يجعلها مدينة صناعية/علمية (الصفدي ، ٢٠٢٠،ص١٢٦) .

٣.٣ واسط والرقة: المدن الإدارية والتنظيم المالي للدولة.

في العصر العباسي، ومع تزايد تعقيد مؤسسات الدولة واتساع رقعتها الجغرافية، لم يعد ممكنًا الاعتماد على العاصمة وحدها لإدارة كافة شؤون الخلافة، خصوصًا في الجوانب الإدارية والمالية. ومن هنا نشأت فكرة توزيع المهام والوظائف الحضرية بين المدن، بما يضمن مرونة الدولة وكفاءتها التنظيمية. وقد لعبت مدينتا **واسط** و**الرقة** دورًا بالغ الأهمية في هذا الإطار، إذ

شكّلتا نموذجًا للمدن الإدارية ذات الطابع المالي، التي أُنيطت بها مهام حساسة تتعلق بالجباية، والتموين، وتنظيم ديوان العطاء، وتأمين الانسيابية في موارد الدولة.

تأسست مدينة واسط في العصر الأموي على يد الحجاج بن يوسف الثقفي عام ٨٣هـ، وكان الهدف الأساسي من إنشائها عسكريًا، لتكون قاعدة لإعادة التوازن بين الكوفة والبصرة، وتقليص نفوذ القبائل. لكن ما لبثت المدينة أن اكتسبت طابعًا إداريًا تدريجيًا، بحكم موقعها الجغرافي الذي شكّل نقطة وصل بين الشمال والجنوب العراقي، وقربها من خطوط التجارة النهرية عبر دجلة ز مع بداية الحكم العباسي، استفادت الدولة من هذه المزايا، وحوّلت واسط إلى مركز إداري ومالي يرتبط مباشرة ببغداد، ويُشرف على تنظيم الخراج، والبريد، وتسجيل الحسابات الخاصة بولايات الجنوب. وقد أقيمت فيها مقار متعددة لدواوين الدولة، أبرزها ديوان الخراج الذي كان يتولى إدارة الأراضي الزراعية وجباية الضرائب من الفلاحين والملاك (الخشاب ، ٢٠١٦،ص١١٩). وقد ظهرت في المدينة بنية تحتية إدارية متكاملة، شملت بيوت المال، وهي مراكز لجمع الأموال وتخزينها قبل إرسالها إلى الخزانة المركزية في بغداد، والبيمارستانات التي كانت تُستخدم أحيانًا كمراكز إحصائية لأغراض ضريبية، ومخازن الغلال التي تحفظ فيها الحبوب والعشور(علي ، ٢٠٠١ ، ص٣٤٢). وكان للدولة نظام دقيق في تسجيل هذه الموارد، يُشرف عليه كُتّاب متخصصون في علم الحساب، يتبعون ترتيبات صارمة في تسجيل المداخيل والنفقات. وكانت واسط في تلك الفترة تحتضن فئة إدارية واسعة، تشمل كتبة، وعمّال خراج، ومراجعين، ومراقبين ماليين، يُطلق عليهم أحيانًا "أهل الديوان". وقد برزت فيها مدارس لتعليم فن الكتابة والعدّ، ما جعلها أحد روافد العاصمة بالموظفين الإداريين. وكان الخلفاء يختارون كثيرًا من كُتّاب دواوينهم من أبناء واسط، بسبب شهرتهم بالدقة والانضباط (حسن ، ٢٠٠١ ، ٢٤١).

كما كان لها دور كبير في تنظيم ديوان العطاء، إذ كانت سجلات الجند الذين يُرسَلون إلى البصرة أو الأهواز تُحفَظ فيها، وكان توزيع رواتبهم يجري عبرها. وتوجد إشارات في المصادر إلى أن واسط كانت تُرسل "دفاتر مفصّلة" كل شهرين إلى بغداد، يُراجعها صاحب ديوان الزمام – وهو المسؤول عن مطابقة الأرقام الواردة من الأقاليم مع سجلات الخلافة. وإلى جانب ذلك، كان بعض الولاة العباسيين يُقيمون في واسط فترات طويلة، ويُشرفون منها على التنظيم المالي والإداري لمناطق مثل البصرة والأهواز، بسبب تكدّس الدواوين فيها وكثافة الموظفين. ويُذكر أن الخليفة المهدي نفسه أرسل إليها بعضًا من دُعاته لمراجعة أوضاع الجباية، وإصلاح نظام الزكاة (خلوصي ، ٢٠٠٧ ، ص١٠١). واللافت أن واسط كانت تحظى بطابع حضري منظم، يتناسب مع وظيفتها الإدارية. فقد قُسمت أحياؤها إلى مربعات سكنية مخصصة للموظفين، وكانت

تتضمن مناطق للأسواق، وأخرى خاصة بالكُتّاب والمحاسبين. كما نُظّم البريد فيها بدقة، حيث كان ينطلق منها فرع يربط بغداد بالبصرة، وآخر يربطها بالكوفة والفرات الأوسط.

أما الرقة، فقد شهدت تطورًا إداريًا وماليًا مختلفًا، نابعًا من وظيفتها كمدينة حدودية تقع على تخوم الأناضول. وكانت المدينة، التي تعود أصولها إلى العصر الروماني، قد أعيد تعميرها وتوسعتها في العصر العباسي، خاصة في عهد هارون الرشيد، الذي اتخذها مقرًا لإقامته الشتوية، ومركزًا للحملات البيزنطية، حتى وُصفت بأنها "العاصمة الثانية" في بعض الفترات.

كانت الرقة منذ البداية تُعدّ مدينة ذات وظيفة لوجستية وتمويلية، مرتبطة بالخلافة وبالجيش في آنٍ واحد. وقد أنشئت فيها مخازن للعتاد والغذاء، وسُجّلت فيها أسماء الجند والمقاتلين ضمن ديوان خاص، كان يُعرف بديوان الثغور، يقوم بتوزيع الرواتب، ومتابعة تجهيز الحملات، وضبط سجلات التعيين والاستبدال. ومن أبرز معالم التنظيم المالي فيها، وجود دار لضرب العملة، كانت تُسكّ فيها الدراهم والدنانير وتُرسل إلى مناطق الثغور والجيش، كما أُقيمت فيها خزائن فرعية ترتبط بخزانة بغداد، لكنها تتمتع بهامش من الاستقلال في إدارة الموارد المخصصة للجبهة الشمالية. وقد ساعد موقع الرقة على جعلها محطة بين العراق والشام والأناضول، ما عزّز من مكانتها في شبكة النقل والتوريد (غانم ، ٢٠١٥ ، ص١٦٧) . ترافقت هذه الوظائف مع إنشاء سلسلة من الدواوين المصغّرة المرتبطة بدواوين الدولة المركزية، مثل ديوان البريد، وديوان النفقات، وديوان النفقات العسكرية، بحيث تُدار شؤون الجيش من الرقة مباشرة، دون الحاجة إلى الرجوع إلى العاصمة في كل مرة. وكان النظام المالي فيها محكومًا بتراتبية صارمة، تبدأ من صاحب العطاء المحلي، وتنتهي بصاحب الخزانة العامّة. كما سكن المدينة عدد من الكُتّاب والفقهاء الذين كانوا يُعيّنون لمراقبة الأداء المالي والإداري، وكان بعضهم يقوم بدور الوسيط بين العسكر والدولة. وقد ظهرت في الرقة أيضًا سوق مالية محلية، عُرفت بـ"سوق التجار"، تُدار فيها عقود التموين والمقاولات لصالح الدولة، ما جعلها مركزًا ماليًا بالمعنى العملي.

وكانت المدينة تؤدّي دورًا دقيقًا في إعداد ما يُعرف بـ"دفاتر المؤن"، وهي سجلات تُدوّن فيها كميات الحبوب واللحم والسلاح المطلوب توفيره للجيش كل موسم، وتُرسل إلى ديوان الجيش في بغداد. وقد ساعد هذا النظام في جعل الحملات البيزنطية تتمتع بقدر عالٍ من التنظيم والتمويل الذاتي. واستمر هذا الدور حتى بدايات القرن الرابع الهجري، حين بدأت الدولة تفقد سيطرتها المباشرة على الثغور، وتراجعت أهمية الرقة، لكنها تركت إرثًا تنظيميًا مهمًا، لا سيما في مجال الاستقلال المالي الجزئي للإدارات الميدانية.

4.الفصل الرابع : تحليل العلاقة بين التخصص الحضري وبنية الدولة

١.٤ التفاعل بين المدن المتخصصة والعاصمة بغداد

شهدت الدولة العباسية منذ تأسيسها بروز نموذج حضري مركّب يتمثل في وجود عاصمة سياسية كبرى، هي بغداد، تساندها شبكة من المدن المتخصصة التي أُنيط بها أداء وظائف محددة تخدم هيكل الدولة في جوانبه المختلفة، من إداري ومالي وتعليمي وعسكري. وقد تميز هذا النموذج بتفاعل ديناميكي مستمر بين المركز (بغداد) والأطراف (المدن المتخصصة)،لم يكن قائمًا على علاقة تسلط رأسي، بل اتسم بقدر من المرونة والاعتماد المتبادل. فأصبحت بغداد مصدر القرار السياسي ومقر القيادة الإدارية العليا، لكنها في الوقت نفسه كانت تعتمد اعتمادًا بنيويًا على هذه المدن التي شكّلت الامتداد التنفيذي والوظيفي لسلطتها، مما أتاح للدولة العباسية أن تستوعب التحديات الجغرافية والديمغرافية المعقدة، وتُدير مساحة شاسعة بروح مؤسساتية أكثر كفاءة. إن وظيفة مدينة كـ واسط، التي خُصصت للجباية وتنظيم شؤون الخراج في العراق الأوسط، لم تكن لتُفهم خارج إطار التفاعل المستمر مع دواوين بغداد، التي كانت تُصدر منها الأوامر، وتُراجع فيها السجلات، وتُنسق عبرها قنوات الإدارة المحلية. كانت الوثائق الضريبية التي تُحرر في واسط تُرسل إلى ديوان الزمام في بغداد، حيث تُراجع وتُصادق ثم تُعاد بالتوجيه، وهو ما يعكس ترابطًا وثيقًا في البنية التنظيمية للدولة (الدوري ، ٢٠٠٧ ، ص٩٩) . ونجد الأمر نفسه في الرقة، التي كانت تمثل مركزًا ماليًا وعسكريًا بالغ الأهمية في شمال الدولة، حيث كان ديوان العطاء في بغداد يتلقى منها تقارير شهرية حول توزيع الأجور العسكرية وتموين الجند، ويُشرف على المخازن ومراكز الصرف عبر شبكة مراسلين ومفتشين. بل إن بغداد كانت تُرسل فرق تدقيق دوري إلى المدن المتخصصة، للتأكد من مطابقة أداء الدواوين المحلية للأنظمة المركزية، ما يُظهر أن العاصمة لم تكن فقط مركز تخطيط، بل مركز مراقبة ومحاسبة كذلك (الخشاب ، ٢٠١٦ ، ص ١٢٤) . ومع أن بعض المدن كانت تحتفظ بهامش من التنظيم الذاتي، إلا أن وجود ممثلين مباشرين من العاصمة فيها، سواء على هيئة وُلاة أو عُمّال دواوين، كان يُعيد ربطها بالمركز السياسي والإداري ويضمن انضباط مساراتها المالية والتنظيمية. ويُلاحظ أن التفاعل بين بغداد والمدن المتخصصة لم يكن مقتصرًا على الوثائق والمراسلات، بل شمل أيضًا انتقال الكفاءات؛ فغالبًا ما كانت الكوادر الإدارية التي تُدرَّب في دواوين بغداد تُبتعث إلى هذه المدن لتُشرف على العمليات المحلية، مما ساعد على توحيد اللغة الإدارية ونماذج الوثائق والممارسات البيروقراطية، وجعل من بغداد مركزًا لإنتاج الكفاءات لا مجرد مصدر قرارات ، كما أن ديوان البريد، الذي كانت شبكة محطاته تغطي المدن المتخصصة، لم يكن وسيلة اتصال فقط، بل أداة ضبط ومراقبة، حيث كان العاملون فيه يُكلفون بجمع المعلومات الميدانية، ونقل الأخبار والأوامر

والكتب المالية والتعليمية بين المركز والأطراف. ومن المهم أن نشير إلى أن هذه العلاقة التفاعلية أفرزت نوعًا من التكامل البيروقراطي، إذ لم تكن المدن تؤدي مهامها بمعزل عن المركز، ولا كانت بغداد قادرة على إدارة الدولة دون الاعتماد الفعلي على هذه المدن المتخصصة. وبهذا المعنى، فإن بغداد لم تكن عقل الدولة فقط، بل كانت قلبها النابض الذي يُضخ منه القرار إلى سائر الأعضاء، في نظام مترابط ومتبادل الوظائف (غانم ، ٢٠١٥ ،ص١٧٤)

وإلى جانب البُعد الإداري، كان التفاعل بين بغداد والمدن المتخصصة يحمل بُعدًا معرفيًا وثقافيًا بالغ الأهمية، جعل من العاصمة محورًا حضاريًا مركزيًا، تُصدر منه الثقافة الرسمية والعلمية، وتعود إليه الأنظار طلبًا للشرعية العلمية. فقد احتضنت بغداد مؤسسات معرفية كبرى، أبرزها بيت الحكمة والمدارس النظامية ومجالس الفقه والحديث، لكنها في الوقت نفسه كانت تُغذّي وتُغذّى من قبل مدن علمية متخصصة، مثل نيسابور وحرّان والبصرة. وكانت العلاقة مع هذه المدن قائمة على التبادل المعرفي، إذ كان العلماء يتنقّلون بين بغداد والأطراف، إمّا لطلب العلم أو لنشره، وكان كثير منهم يتلقى تكليفه من العاصمة قبل أن يُعيَّن مُدرسًا أو قاضيًا في مدينته، ما يُشير إلى أن بغداد كانت تُحدد ليس فقط المنهاج، بل حتى الوجوه العلمية البارزة في سائر الأقاليم (العدوي ، ٢٠١٨،ص١٤٧).كما كانت العاصمة المركز الذي تُراجع فيه الكتب قبل نسخها وتوزيعها على المدن، وقد احتفظت مكتبات بغداد بنسخ أصلية من كتب تُدرَّس في نيسابور، أو تُترجم في حرّان، أو تُحقق في البصرة. بل إن البنية المعرفية التي انتشرت في تلك المدن كانت تحمل في طيّاتها تصورًا ثقافيًا "بغداديًا" في الأسلوب والمنهج والتنظيم، مما يجعلنا نتحدث عن "مركزية معرفية" لا تقل أهمية عن المركزية الإدارية. من جهة أخرى، كانت المدن الصناعية والعسكرية مثل سامراء تُرسل احتياجاتها من الفقهاء واللغويين والخطباء إلى بغداد، لتختار لهم من ترى فيه الكفاءة، ما يبرز مكانة العاصمة كمرجعية في "توزيع الخبرة"، وليس فقط في تمركزها. وفي مقابل ذلك، كثيرًا ما استقدمت بغداد العلماء الذين ذاع صيتهم في المدن الأخرى، ومنحتهم مناصب في دواوينها أو مؤسساتها العلمية، وهو ما يُظهر علاقة شراكة معرفية غير معزولة. كما لعبت التجارة الداخلية دورًا في دعم هذا التفاعل، فقد كانت المدن المتخصصة تُرسل إنتاجها الصناعي والزراعي إلى بغداد، سواء في شكل تموين رسمي، أو تجارة حرة، مما ساعد على ربط السوق البغدادية بموارد الأطراف، وتثبيت دور العاصمة كمركز توزيع وتسويق ومقايضة. كما ساهمت العقود التي تُبرم في دواوين بغداد مع تجار الأطراف في إرساء نوع من "الشبكة الاقتصادية" العابرة للمدن، وهو ما جعل النظام العباسي يستند على بنية اقتصادية

لامركزية، لكن مركزها المعنوي والإداري ظل بغداد بلا منازع (الصفدي ، ٢٠٢٠ ، ص١٨٣) بل إن العواصم الجزئية التي نشأت في بعض الفترات، كما في الرقة أو سامراء، كانت تُحاكي النموذج البغدادي في تخطيطها وتشكيلها الوظيفي، وتستعير رموزها المعمارية والإدارية من العاصمة الأصل، مما يدل على عمق الأثر البغدادي في تشكيل الوعي المؤسسي لدى الأطراف. وفي كل هذه الأبعاد، تظهر بغداد ليس فقط بصفتها مركزًا سياسيًا، بل عقلًا إداريًا ومعرفيًا واقتصاديًا متفاعلًا مع بيئة مدنية موزّعة، في شبكة حضرية تشكّلت بفعل التبادل الوظيفي والشرعية المركزية المتجددة.

٢.٤ أثر التخصص في استقرار الدولة وتوزيع الوظائف

كان التخصص الحضري واحدًا من أبرز مظاهر تطور الدولة العباسية، وقد لعب هذا التخصص دورًا محوريًا في ترسيخ الاستقرار السياسي والإداري من جهة، وإعادة توزيع الوظائف والمهمّات على نحو أكثر عقلانية وفعالية من جهة أخرى. فعندما أدرك العباسيون أن مركزية الأداء في عاصمة واحدة غير كافٍ لإدارة هذه الرقعة الشاسعة، لجأوا إلى توزيع الوظائف الحيوية على مدن متخصصة، فتولّت كل مدينة وظيفة محددة – عسكرية أو إدارية أو معرفية أو اقتصادية – ترتبط بالعاصمة، وتخفف عنها الأعباء التنفيذية اليومية. وقد أتاح هذا النمط للدولة بناء جهاز إداري مرن، أقل عرضة للاختناق أو التباطؤ إذ لم تعد بغداد رغم مكانتها، وحدها مسؤولة عن تنظيم الضرائب أو مراقبة حدود الدولة أو حتى نشر التعليم. وفي هذا السياق، ساهمت مدن مثل واسط والرقة وسامراء وحرّان ونيسابور، كلٌّ في مجاله، في ضمان استمرار الأداء اليومي للدولة، مما منح المركز فسحة لتركيز قراراته على التخطيط والتوجيه بدلًا من التورّط في التفاصيل. كما أن توزيع الوظائف أتاح تنويع مصادر القوة الاقتصادية والإدارية، ومنع تركزها في العاصمة فقط، مما خفّف من خطر التمرّد أو التعطيل إذا ما اختلّ مركز من المراكز؛ فغياب واسط، على سبيل المثال، لم يكن ليوقف الجباية كليًا، لأن البصرة والأهواز لديهما أنظمة احتياطية موازية (الخشاب ،٢٠١٦،ص١٣٥).

هذا التخصص كذلك ساعد على خلق نمط من التوازن بين الكفاءة الإدارية والانتماء المحلي، إذ كانت الوظائف توزّع على أساس جغرافي مؤسساتي، ما جعل كل مدينة تشعر بأنها جزء من النظام دون أن تفقد خصوصيتها. فالفقيه في نيسابور، أو الجندي في الرقة، أو الكاتب في واسط، لم يكن يشعر بأنه "مُستبعَد" من قلب الدولة، بل كان يندمج فيها من موقعه. كما أن هذا التوزيع فتح المجال أمام تطوير الكفاءات المهنية في كل مجال، فظهر "كاتب الخراج"، و"عالم الديوان"، و"صاحب البريد"، و"ضابط الزمام"، وكل منهم تدرّب في بيئة متخصصة، بعيدًا عن

الفوضى أو التداخل في المهام. من جهة أخرى، عزز التخصص من استقرار الدولة عبر ما يمكن تسميته بـ"تجزئة الخطر"، فبدلًا من أن تكون كل مفاصل الدولة متمركزة في بغداد ومعرضة لخطر السقوط المفاجئ، أصبحت هناك مراكز أداء متعددة، تعمل بشكل مستقل نسبيًا، وفي حال تعرّض مركز ما لاضطراب، يمكن تعويضه مؤقتًا عبر مركز آخر. وهذا ما لوحظ مثلًا حين تعرضت بغداد للاضطرابات، لكنها لم تفقد السيطرة على جباية المال أو إدارة الثغور بسبب استمرار العمل في المدن المتخصصة. ومن المهم كذلك أن التخصص أدّى إلى تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ إذ إن الوظائف الحضرية باتت مرتبطة بمهن وتخصصات واضحة، ما قلّل من العشوائية، ورسّخ نظام التراتب الوظيفي، ومكّن الدولة من فرض الرقابة على الأداء من خلال الكفاءة بدلًا من الولاء السياسي وحده (غانم ، ٢٠١٥،ص١٩١) .

في المقابل، ساعد هذا النمط من التنظيم على بناء هوية وظيفية حضرية لكل مدينة، فصارت نيسابور تُعرف بأنها مدينة العلم، وسامراء بالثكنات العسكرية، وواسط بتنظيم الجباية، والرقة بالتسليح، وحرّان بالترجمة، وبغداد بالإشراف والتوجيه. وقد منحت هذه الهويات المدن نوعًا من الاستقلالية الاعتبارية، جعلتها تتعامل مع الدولة من موقع الشراكة لا التبعية المحضة، وهو ما عزّز من تماسك النسيج السياسي للدولة العباسية، وجعل المدن تحس بانتماء حقيقي للمركز السياسي. كما أن هذا النمط أدّى إلى توسيع قاعدة الطبقات المتخصصة في المجتمع العباسي، فظهرت فئة من الفقهاء المتخصصين في قضايا الوقف والخراج، وطبقة من الكُتاب المهرة في الحساب والنسخ، ومجموعة من المترجمين والنساخ في المدن العلمية، فضلًا عن الجند المحترفين، الذين تدربوا في مدن مهيأة لذلك، ما ساهم في ترسيخ ثقافة مؤسساتية على مستوى المجتمع نفسه. ومع أن بعض الباحثين اعتبروا أن التخصص قد يقود إلى التباعد بين المدن والمركز، إلا أن المصادر تُظهر بوضوح أن بغداد كانت تحتفظ بحق التوجيه والتعيين والمراجعة، مما جعل العلاقة تكاملية وليست انفصالية. كما أن طبيعة التخصص لم تكن جامدة؛ فهناك مدن تغيّرت وظائفها مع الزمن، تبعًا لحاجة الدولة، وهو ما يعكس مرونة التشكيل الوظيفي للمدن، ويُظهر قدرة الدولة على إعادة توزيع الوظائف بحسب مقتضيات المرحلة (العدوي ، ٢٠١٨ ، ص١٦١). وبالجملة، يمكن القول إن التخصص الحضري لم يكن مجرد خيار تنظيمي لدى الدولة العباسية، بل أصبح ركيزة بنيوية أساسية مكّنتها من الصمود لأكثر من خمسة قرون، رغم التحديات الداخلية والخارجية، ومن بناء إدارة هي الأعمق والأكثر كفاءة في تاريخ الحضارة الإسلامية الكلاسيكية.

الخاتمة والاستنتاجات

لقد أظهر هذا البحث كيف استطاعت الدولة العباسية، منذ نشأتها، أن تتجاوز مفهوم المدينة الإسلامية التقليدية، نحو نمط أكثر تنظيمًا وتخصصًا، من خلال إنشاء شبكة من المدن المتخصصة التي أدت وظائف علمية، صناعية، عسكرية، أو إدارية دقيقة، متكاملة فيما بينها، وتحت إشراف العاصمة بغداد. لم يكن هذا التخصص وليد الصدفة أو نتيجة تطور تلقائي، بل جاء استجابة واعية لمتطلبات الحكم المركزي، ولضغوط الامتداد الجغرافي للدولة، وتنوع مكوناتها الاجتماعية والاقتصادية. وقد لعب هذا التوزيع الوظيفي للمراكز الحضرية دورًا محوريًا في ترسيخ استقرار الدولة، ورفع كفاءة مؤسساتها، والحد من التمركز الإداري الذي طالما شكل خطرًا على وحدة الدولة في عصور سابقة. فإن المتابعة التاريخية لنماذج مثل واسط، الرقة، سامراء، نيسابور، وحرّان تُبيّن أن هذه المدن لم تكن مجرّد توابع للعاصمة، بل شريكًا عضويًا في إنتاج القرار وتنفيذه، ومركزًا لتطوير الكفاءات وتدريب الجهاز الإداري والعسكري للدولة. فقد ظهرت فيها دواوين مصغّرة، وخزائن مالية، ومعسكرات نظامية، ومدارس علمية ذات طابع وظيفي واضح، وكلها كانت ترتبط ببغداد في علاقة تبادل وتغذية متبادلة، وليست علاقة تبعية محضة. كما كشفت الدراسة أن التفاعل بين المركز والأطراف، وإن كان تحت مظلة السلطة العباسية، إلا أنه تميز بدرجة من المرونة، واحترام خصوصية المدن، وتقدير لأدوارها التخصصية. وفي ضوء هذا كله، نستطيع القول إن نموذج التخصص الحضري العباسي يمثّل تجربة متقدمة في التخطيط العمراني والسياسي الإسلامي، سبق في نضجه كثيرًا من مفاهيم الإدارة الحديثة القائمة على اللامركزية الوظيفية والتكامل المؤسسي. كما أن هذا النموذج يفتح الباب أمام دراسات مقارنة مع تجارب مشابهة في الحضارات الأخرى، مثل الدولة البيزنطية أو المغولية أو العثمانية، ويمكن أن يكون مدخلًا لفهم علاقة السلطة المركزية بالأطراف ضمن بناء الدولة الإسلامية في مراحلها المختلفة. وتوصي هذه الدراسة بإجراء أبحاث ميدانية ووثائقية معمّقة حول بعض هذه المدن – كالرقة وسامراء – التي لم تحظَ بعد بما يكفي من التحقيق، خاصة في ضوء التنقيبات الحديثة والمخطوطات المستكشفة حديثًا، كما يُقترح أيضًا توسيع الدراسة لتشمل أثر هذا التخصص على المجتمع المحلي داخل كل مدينة، ومدى تأثيره في تشكيل الوعي السياسي والهوية الوظيفية لدى سكانها. فالتخصص لم يكن مجرد قرار إداري، بل كان مسارًا حضاريًا أثّر في شكل الدولة والمجتمع على حدّ سواء.

الاستنتاجات :

١.اعتماد الدولة العباسية على نمط التخصص الحضري لم يكن عفويًا أو طارئًا، بل جاء استجابة عقلانية لضغط الاتساع الجغرافي وتعقّد البنية الإدارية، مما مكّن الدولة من توزيع وظائفها على مراكز متعددة دون الإخلال بوحدة القرار السياسي.

٢.العاصمة بغداد لعبت دورًا محوريًا في ضبط العلاقة مع المدن المتخصصة، عبر منظومة من الدواوين والمراسلات والرقابة، لكن هذا لم يمنع بعض المدن من اكتساب هامش من التنظيم الذاتي، وهو ما يعكس نضجًا إداريًا وتوازنًا بين المركز والأطراف.

٣.المدن المتخصصة أدّت وظائف دقيقة ومتمايزة (مثل الجباية في واسط، التسليح في سامراء، الترجمة في حرّان، والتعليم في نيسابور)، ما ساعد على بناء جهاز إداري وعلمي وعسكري موزّع، ومتكامل الوظائف.

٤.أظهر البحث أن التخصص ساعد في استقرار الدولة عبر تقليل الاعتماد الكامل على العاصمة، وإيجاد مراكز بديلة تحتفظ بوظائف أساسية، يمكن تفعيلها عند الحاجة، وهو ما منع الانهيار الكامل عند حدوث اضطرابات في بغداد.

٥.كشف التفاعل بين المدن المتخصصة وبغداد عن نموذج إداري مرن ومتقدّم يقوم على التوازن بين الإشراف المركزي والتنفيذ المحلي، وهو نموذج قابل للمقارنة مع بعض أنظمة الحكم الحديثة في توزيع الصلاحيات.

التوصيات :

١.تشجيع الدراسات التخصصية حول كل مدينة عباسية على حدة، من حيث وظيفتها، وبنيتها الإدارية، وتطورها العمراني، مع التركيز على واسط والرقة وسامراء بصفتها نماذج متقدمة.

٢.دعوة الباحثين إلى تحقيق المخطوطات الإدارية والمالية المرتبطة بهذه المدن، خصوصًا سجلات الدواوين، لما فيها من معلومات دقيقة حول طبيعة العلاقة مع العاصمة.

٣.ضرورة إجراء دراسات مقارنة بين المدن العباسية المتخصصة ومدن أخرى في الحضارات المعاصرة (كالبيزنطية أو الصينية)، لفهم مدى خصوصية النموذج العباسي أو تشابهه مع التجارب العالمية.

٤.تضمين مناهج التعليم العالي – خصوصًا في أقسام التاريخ والحضارة – وحدات تركز على التخطيط الحضري الإسلامي، ونموذج المدن المتخصصة، لتعزيز الفهم المؤسسي للدولة الإسلامية الكلاسيكية.

٥.دعم المشروعات البحثية الأثرية التي توثّق البنية العمرانية والوظيفية للمدن العباسية، لما لها من أثر في تثبيت الهوية التاريخية وتحقيق ربط بين النصوص والواقع الميداني.

قائمة المصادر العربية:

١.أحمد العدوي، *شبكات المعرفة في الدولة العباسية*، القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٨.
٢.أحمد أمين، *ضحى الإسلام*، ج١، القاهرة: لجنة التأليف، ١٩٣٣.
٣.تمام حسان، *اللغة العربية معناها ومبناها*، القاهرة: دار الثقافة، ٢٠٠٦.
٤.جواد علي، *المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام*، ج١٠، بيروت: دار الساقي، ٢٠٠١.
٥.حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الجزء الثاني، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠١.
٦.سعاد الخشاب، *الإدارة الإسلامية: دراسة في التنظيم والسلطة والوظيفة*، بيروت: دار الإحياء، ٢٠١٦.
٧.سعيد الديوه جي، *تاريخ واسط في العصر العباسي*، بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٩٢.
٨.شاكر مصطفى، *المدن الإسلامية الكبرى*، دمشق: دار الفكر، ٢٠١٠.
٩.صفاء خلوصي، *الحياة العسكرية في الدولة العباسية*، القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٧.
١٠.الصفدي، محمود .*المراكز العلمية في الحضارة الإسلامية* .بيروت: دار العلوم، ٢٠٢٠.
١١.عبد العزيز الدوري، *تطور المدن الإسلامية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.
١٢.عبد العزيز. الدوري، *بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.
١٣.عبد القادر، قاسم .*تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى* .بغداد: دار الزهراء، ٢٠١٣.
١٤.عبد الكريم غانم، *النشاط الاقتصادي في العصر العباسي*، القاهرة: دار الوفاء، ٢٠١٥.
١٥.علي الوردي، *لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث*، ج١، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٩.
١٦.علي عبد الفتاح، *نيسابور: مدينة العلم والمذهب*، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠١٥.
١٧.غانم، عبد الكريم .*النشاط الاقتصادي في العصر العباسي* .القاهرة: دار الوفاء، ٢٠١٥.
١٨.محمد جمال طحان، *المدن والصناعات في الحضارة الإسلامية*، حلب: دار الرضا، ٢٠١٤.
١٩.محمود الصفدي، *المراكز العلمية في الحضارة الإسلامية*، بيروت: دار العلوم، ٢٠٢٠.
٢٠.مصطفى جواد، *واسط في التاريخ الإسلامي*، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٦.
٢١.مصطفى حلمي، *مدخل إلى دراسة علم الكلام*، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٢.
٢٢.المقدسي، محمد بن أحمد .*أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم* .تحقيق: خليل المنصور. بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٠.
٢٣.نزيه. العظمة، *نظام الحكم والإدارة في الدولة العباسية* .بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ٢٠١٨.
٢٤.نصر حامد أبو زيد، *الاتجاه العقلي في التفسير: دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة*، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠.
٢٥.نهاد الموسى، *النحو العربي: أصوله وامتداداته*، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٤.
٢٦.ياقوت الحموي، *معجم البلدان*، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٠، ج٤.
٢٧.يوسف رزق الله غنيمة، *بلاد الشام في العصر العباسي*، دمشق: دار طلاس، ٢٠٠٣.

List of Arabic Sources:

.١Ahmed Al-Adawi, Knowledge Networks in the Abbasid State, Cairo: Dar Al-Shorouk, 2018.
.٢Ahmed Amin, The Dawn of Islam, Vol. 1, Cairo: Authorship Committee, 1933.
.٣Tamam Hassan, The Arabic Language: Its Meaning and Structure, Cairo: Dar Al-Thaqafa, 2006.

.٤Jawad Ali, Al-Mufassal fi Tarikh al-Arab Qabl al-Islam (A Detailed History of the Arabs Before Islam), Vol. 10, Beirut: Dar al-Saqi, 2001.
.٥Hassan Ibrahim Hassan, Tarikh al-Islam al-Siyasi wa al-Dini wa al-Thaqafi wa al-Ijtima'i (Political, Religious, Cultural, and Social History of Islam), Part Two, Dar al-Jil, Beirut, 2001.
.٦Suad al-Khashab, Al-Idara al-Islamiyya: Dirasa fi al-Tanzim wa al-Sulta wa al-Wazaifa (Islamic Administration: A Study of Organization, Authority, and Function), Beirut: Dar al-Ihya', 2016.
.٧Saeed al-Diwaji, Tarikh Wasit fi al-'Asr al-'Abbasi (History of Wasit in the Abbasid Era), Baghdad: Al-Majma' al-'Ilmi al-'Iraqi (The Iraqi Scientific Academy), 1992.
.٨Shaker Mustafa, Al-Mudun al-Islamiyya al-Kubra (The Major Islamic Cities), Damascus: Dar al-Fikr, 2010.
.٩Safa' Khulusi, Al-Hayat al-'Askariyya fi al-Dawla al-'Abbasiyya (Military Life in the Abbasid State), Cairo: Dar al-Ma'arif, 2007.
.١٠Al-Safadi, Mahmoud, Al-Marakiz al-'Ilmiyya fi al-Hadara al-Islamiyya (Scientific Centers in Islamic Civilization), Beirut: Dar al-'Ulum, 2020.
.١١Abdul Aziz al-Douri, Tatawwur al-Mudun al-Islamiyya (The Development of Islamic Cities), Beirut Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2009.
.١٣Abdul Qadir, Qasim. A History of Islamic Civilization in the Middle Ages. Baghdad: Dar al-Zahra, 2013.
.١٤Abdul Karim Ghanem, Economic Activity in the Abbasid Era. Cairo: Dar al-Wafa, 2015.
.١٥Ali al-Wardi, Social Glimpses from the History of Modern Iraq, Vol. 1. Baghdad: Al-Ani Press, 1969.
.١٦Ali Abdul Fattah, Nishapur: City of Knowledge and Religion. Cairo: Library of Religious Culture, 2015.
.١٧Ghanem, Abdul Karim. Economic Activity in the Abbasid Era. Cairo: Dar al-Wafa, 2015.
.١٨Muhammad Jamal Tahhan, Cities and Industries in Islamic Civilization, Aleppo: Dar al-Rida, 2014.
.١٩Mahmoud al-Safadi, Scientific Centers in Islamic Civilization, Beirut: Dar al-Ulum, 2020.
.٢٠Mustafa Jawad, Wasit in Islamic History, Baghdad: Dar al-Rashid, 1986.
.٢١Mustafa Hilmi, An Introduction to the Study of Kalam (Islamic Theology), Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi, 1992.
.٢٢Al-Maqdisi, Muhammad ibn Ahmad, Ahsan al-Taqasim fi Ma'rifat al-Aqalim (The Best Divisions for Knowledge of the Regions), edited by Khalil al-Mansur, Beirut: Dar al-Ma'rifah, 2000.
.٢٣Nazih, Al-Azmah, The System of Governance and Administration in the Abbasid State. Beirut: Arab Institute for Studies, 2018.
.٢٤Nasr Hamid Abu Zayd, The Rationalist Approach to Interpretation: A Study of the Issue of Metaphor in the Qur'an According to the Mu'tazilites, Beirut: Arab Cultural Center, 2000.
.٢٥Nihad al-Musa, Arabic Grammar: Its Origins and Extensions, Beirut: Dar al-Fikr, 2004.
.٢٦Yaqut al-Hamawi, Dictionary of Countries, edited by Farid Abd al-Aziz al-Jundi, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1990, vol. 4.
.٢٧Yusuf Rizq Allah Ghanima, The Levant in the Abbasid Era, Damascus: Dar Talas, 2003.